

المجلد: (الثامن)

العدد: (الخامس عشر) أبريل 2024



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم
الإنسانية والاجتماعية (IJHS)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية
والتعليم المستمر

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية

2449 لسنة 2020

بحث بعنوان:

السوق الحرة القارية الأفريقية، وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

إعداد: د.حسن فتحي عبد المولى.

أستاذ مشارك، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد.

جامعة بنغازي (ليبيا).

المخلص.

تُعد السوق الحرة القارية الأفريقية خطوة محورية هامة أطلقت عام ٢٠٢١ بهدف تعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء أفريقيا من خلال إنشاء سوق موحد للسلع والخدمات بين الدول الأعضاء وإلغاء التعريفات والحواجز الجمركية وإزالة القيود التجارية، ومن المتوقع أن تؤدي السوق الحرة القارية الأفريقية إلى تعزيز التجارة البينية الأفريقية بشكل كبير وتعزيز التنوع الاقتصادي والقدرة التنافسية للمنتجات الأفريقية على المسرح العالمي.

ولا تهدف السوق الحرة إلى تحفيز النمو الاقتصادي فحسب، بل تسعى أيضاً إلى خلق فرص عمل خاصة للشباب والنساء وتحسين مستويات المعيشة، بالإضافة إلى ذلك تعزز الاتفاقية التكامل الإقليمي، وتشجيع التعاون بين الدول، وتسهيل تبادل التكنولوجيا والمعرفة. كما تعمل على تطوير البنية التحتية وزيادة الاستثمارات، حيث إن تحسين شبكات النقل والاتصالات أمر ضروري لتسهيل التجارة، وبشكل عام تعمل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كأداة إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للقارة.

الكلمات الرئيسية: (السوق الحرة القارية الأفريقية، اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية، التنمية الاقتصادية).

ABSTRACT

The African Continental Free Market is an important pivotal step launched in 2021 with the aim of promoting trade and economic development across Africa by creating a unified market for goods and services among member states, eliminating tariffs and customs barriers, and removing trade restrictions.

The African Continental Free Market is expected to enhance intra-regional trade. Africa will significantly enhance economic diversification and competitiveness of African products on the global stage.

The free market not only aims to stimulate economic growth, but also seeks to create job opportunities, especially for youth and women, and improve living standards. In addition, the agreement enhances regional integration, encourages cooperation between countries, and facilitates the exchange of technology and knowledge.

It also works to develop infrastructure and increase investments, as improving Transport and communications networks are essential to facilitate trade, and in general the African Continental Free Trade Area serves as a strategic tool for achieving sustainable economic development and enhancing the economic independence of the continent.

Keywords: (African continental free market – Continental Free Trade Area –economic development).

السوق الحرة القارية الأفريقية، وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

مقدمة.

واجهت الدول الأفريقية العديد من التحديات والمعوقات التي حالت دون تطلعاتها التنموية وأصبح من الواضح أن معالجة مشاكل القارة لا يمكن إدارتها بفعالية ضمن إطار عالمي من خلال الجهود المنعزلة التي تبذلها الدول الأفريقية بشكل فردي، وبالتالي اعتُبر النهج القاري الشامل والموحد ضرورياً، وهو النهج الذي يعزز الخصوصية الأفريقية والاعتماد على الذات في معالجة التحديات التي تواجهها القارة وتعزيز بيئة مواتية لمشاريع التنمية الناجحة.

شهدت أفريقيا في السنوات الأخيرة تحركات متزايدة نحو التكامل الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية المستدامة والتكامل القاري وتحقيق هذا الهدف كانت قد أنشأت في مرحلة سابقة منظمة الوحدة الأفريقية التي أرسى الأساس للجماعة الاقتصادية الأفريقية التي مثلت الجهود الأولى لمعالجة القضايا الاقتصادية في القارة بشكل منهجي، وقد خلف هذه المبادرة بعد ذلك الاتحاد الأفريقي الذي اعتمد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) كإطار استراتيجي لتنمية القارة.

وتماشياً مع إستراتيجية الاتحاد الأفريقي لتعزيز التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء القارة تم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) عام ٢٠١٨، ويعد إنشاؤها

مبادرة رائدة انبثق عنها السوق الحرة القارية الأفريقية عام ٢٠٢١ وقد اعتبرت هذه السوق أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في أفريقيا بأكملها.

تُعد السوق الحرة القارية الأفريقية حالياً إحدى أهم الخطوات الرئيسية في تطور عملية التنمية بالقارة الأفريقية فهي تمثل أكبر منطقة تجارة حرة على مستوى العالم من حيث عدد الدول المشاركة وكونها تشكل خطوة طموحة لتعزيز التجارة البينية وإلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية وتسهيل حركة السلع والخدمات.

كما تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي وتعزيز التعاون الإقليمي مما يُتوقع أن تسهم هذه السوق في تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة السمراء، في حال تغلبت السوق على التحديات التي تواجهها.

وعلى الرغم من الأهداف الطموحة للسوق الحرة تظل الإشكالية قائمة وهي، هل ستؤدي السوق الحرة القارية الأفريقية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة أم ستعزز الفجوات الاقتصادية بين الدول الأعضاء؟ وما مدى تأثير وفعالية السوق الحرة المترتبة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في دول القارة؟ وهل هناك تحديات تعيق نجاح هذه السوق؟ تأتي أهمية هذه الدراسة في محاولة لفهم وتحليل دور السوق الحرة القارية الأفريقية في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول أفريقيا على اعتبار أن هذه السوق أهم مشروع تجاري للقارة الأفريقية، وهل لهذه السوق القدرة على تحقيق نمو اقتصادي قوي على الرغم من

التحديات والمعوقات التي تواجهه؟

وتهدف الدراسة إلى تحليل الإطار العام للسوق الحرة القارية الأفريقية وأهدافها، ودراسة التأثيرات الاقتصادية المتوقعة للسوق الحرة على دول القارة، وتقييم التحديات التي تواجه تنفيذ السوق الحرة بشكل فعّال في القارة، أضف إلى ذلك اقتراح سياسات وإستراتيجيات قطاعات من شأنها أن تجعل من السوق الحرة القارية ذات فعّالية وتأثير على التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية «أن السوق الحرة القارية الأفريقية لها دور إيجابي وتأثير فعّال في تعزيز مستويات التنمية الاقتصادية لدول أفريقيا، من خلال معدلات النمو المتوقعة لبعض أهم القطاعات الاقتصادية المختلفة للقارة الأفريقية الغنية بالموارد والامكانيات المناسبة لنجاح هذا المشروع الحيوي، وتعتمد إيجابية، وتأثير هذا الدور وفعّاليته على قدرة الدول الأفريقية في التغلب على التحديات التي تواجهها.

وتماشياً مع طبيعة وأهداف الدراسة فإنها ستعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لفهم وتحليل وتقديم وصف دقيق للسوق الحرة القارية الأفريقية وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ووفقاً لذلك قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً: مفهوم السوق الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).

ثانياً: أهمية السوق الحرة القارية الأفريقية.

ثالثاً: أهداف السوق الحرة القارية الأفريقية.

رابعاً: تحديات ومعوقات السوق الحرة القارية الأفريقية.

خامساً: تأثير السوق الحرة القارية الأفريقية على التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

أولاً: مفهوم السوق الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).

السوق الحرة القارية الأفريقية والمعروفة رسمياً باتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (African Continental Free Trade Area (AfCFTA)، هي اتفاقية تجارية تهدف إلى إنشاء واحدة من أكبر مناطق التجارة الحرة في العالم سواء من حيث المساحة الجغرافية أو عدد الدول المشاركة، حيث تضم ٥٤ من أصل ٥٥ دولة أفريقية.

وتسعى الاتفاقية إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية مما يسهل حركة السلع والخدمات ورأس المال داخل القارة ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١).

تمثل (AfCFTA) حجر الأساس لمشروع الوحدة الاقتصادية الأفريقية الشاملة،

١. تقرير الأمم المتحدة، «إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية (الأفريقية) (AfCFTA): التحديات والفرص أمام التنمية الاقتصادية في أفريقيا»، مارس ٢٠٢١.

ويعكس التزام القارة ببناء اقتصاديات أكثر اندماجاً وتنافسية على الساحة العالمية، وتأتي اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية في سياق سياسات الاتحاد الأفريقي التي تهدف إلى بناء قارة مستقرة ومزدهرة.

واستندت الاتفاقية إلى الأسس التي وضعتها معاهدة أبوجا عام ١٩٩١ التي دعت إلى إنشاء جماعة اقتصادية أفريقية عن طريق تطوير تكتلات اقتصادية إقليمية^(٢) بما فيها السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وغيرها من المنظمات^(٣).

اكتمل توقيع الاتفاقية في مارس ٢٠١٨ خلال قمة الاتحاد الأفريقي في كيغالي بدولة رواندا، بمشاركة ٤٤ دولة، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩، بعد تصديق ٢٢ دولة وهو الحد الأدنى المطلوب ليصبح الاتفاق ملزماً قانونياً، واستمر عدد الدول المصدقة على الاتفاقية في الازدياد ليصل إلى ٥٤ دولة بحلول عام ٢٠٢٣، فيما بقيت إريتريا الدولة الأفريقية الوحيدة التي لم تنضم بعد.

تضم السوق الحرة القارية الأفريقية قرابة ١,٣ مليار شخص، وهو ما يعادل حوالي ١٧٪ من إجمالي سكان العالم، وتبلغ قيمة اقتصاد القارة حوالي ٣,٤ تريليون دولار، ما يجعلها واحدة من أكبر المناطق الاقتصادية عالمياً من حيث الإمكانيات السوقية، ووفقاً لتقارير البنك

٢. سامي عفيفي، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط٤، القاهرة، جامعة حلوان، ٢٠٠٣، ص ص ٣٠-٣١.

٣. UNDP Africa, the engine of trade in Africa report, 2022

الأفريقي للتنمية تعاني أفريقيا من ضعف نسبة التجارة البينية، حيث بلغت التجارة البينية الأفريقية في عام ٢٠٢٠ حوالي ١٦٪ فقط من إجمالي التجارة الأفريقية، مقارنة بمعدلات أعلى بكثير في مناطق أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي وآسيا، التي تتراوح نسبة التجارة البينية فيها بين ٦٠٪ و ٧٠٪.

يتوقع البنك الدولي أن تسهم (AfCFTA) في زيادة هذه النسبة إلى نحو ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، ما يُعد طفرة كبيرة من شأنها تحسين القدرات التجارية للدول الأفريقية، وتعزيز التبادل التجاري بين هذه الدول، وتقليل اعتمادها على الأسواق الخارجية (٤).

وأظهرت العديد من الدراسات أن السوق الحرة القارية الأفريقية قد توفر فرصة استثنائية لتطوير القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية في أفريقيا، على سبيل المثال، قد تسهم (AfCFTA) في تعزيز إنتاجية القطاع الزراعي الذي يعد مصدر الدخل الأساسي لأكثر من ٦٠٪ من سكان القارة.

مما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنافسية الزراعية في الأسواق العالمية في القطاع الصناعي يمكن أن تؤدي (AfCFTA) إلى بناء سلاسل توريد محلية قادرة على إنتاج السلع وتصديرها بأسعار تنافسية، مما يعزز من فرص التصنيع ويحد من الاعتماد على الواردات الخارجية (٥).

٤. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، «التكامل الاقتصادي الإقليمي: رؤية لمستقبل أفريقيا بعد تنفيذ (AfCFTA)»، يوليو ٢٠٢٢.
٥. ديباجة الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية (الأفريقية)، كيغالي، رواندا، مارس ٢٠١٨، المادة الثالثة.

وبالتالي تُعد السوق الحرة القارية الأفريقية خطوة مهمة نحو جعل القارة أكثر اندماجاً اقتصادياً حيث يُتوقع أن تساهم في زيادة مرونة الاقتصاد الأفريقي في مواجهة الصدمات الخارجية، مثل التقلبات في أسعار المواد الخام أو الاضطرابات الاقتصادية العالمية ومن المتوقع أن تعمل (AfCFTA) على تمكين أفريقيا من الدخول في شراكات اقتصادية أكثر توازناً مع بقية العالم وفتح قنوات تعاون جديدة مع الأسواق العالمية كالاتحاد الأوروبي وآسيا وأمريكا اللاتينية، مما يعزز من القدرة التفاوضية لأفريقيا و يتيح لها فرصاً أكبر لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز مكانتها كقوة اقتصادية صاعدة على الساحة الدولية.

ثانياً: أهمية السوق الحرة القارية الأفريقية.

تتمثل أهمية السوق الحرة القارية الأفريقية في أنها أداة إستراتيجية لتعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية المستدامة داخل القارة، فهي تهدف إلى تأسيس بيئة تجارية مفتوحة وموحدة تربط بين الدول الأفريقية وتتيح انتقال السلع والخدمات والعمالة ورأس المال بحرية أكبر، مما يعزز التعاون الاقتصادي ويخلق فرصاً لتحقيق النمو على نطاق أوسع.

تعد السوق الحرة القارية إحدى الوسائل الفعّالة للتغلب على التحديات الاقتصادية التي تعاني منها القارة، إذ تعاني معظم الدول الأفريقية من ضعف التكامل الاقتصادي فيما بينها، مما يحد من قدرتها على خلق اقتصاديات قوية تعتمد على مواردها وتستفيد من إمكاناتها الداخلية في هذا السياق تسهم السوق الحرة في تحقيق تكامل أكبر بين الدول الأفريقية يزيد من فعّالية استخدامها للموارد الطبيعية والبشرية، ويقلل من اعتمادها على الأسواق العالمية

التي تسيطر عليها قوى خارجية (٦).

السوق القارية الحرة تتيح للدول الأفريقية إمكانية تعزيز التجارة البينية وتوسيع قنوات تسويق منتجاتها المحلية داخل القارة، وبالتالي تقلل من الاعتماد على الصادرات إلى الأسواق الخارجية، هذه الخطوة لها آثار إيجابية كبيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذ يؤدي تعزيز التجارة البينية إلى زيادة الطلب على المنتجات الأفريقية وتعزيز الإنتاج المحلي، مما يخلق فرص عمل ويساهم في تقليص معدلات الفقر والبطالة (٧).

علاوة على ذلك فإن وجود سوق مشتركة يمكن أن يشجع على تطوير الصناعات المحلية التي تعتمد على القيمة المضافة، كما يعزز من التنافسية ويزيد من عوائد الإنتاج من الناحية الأخرى تسهم السوق الحرة القارية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث تكون الأسواق المفتوحة والمتكاملة أكثر جاذبية للمستثمرين خاصة مع تزايد الاستقرار القانوني وتطوير الأنظمة الاقتصادية التي تحمي حقوق المستثمرين وتوفر بيئة مواتية لنمو الاستثمارات (٨).

كما أن السوق الحرة القارية الأفريقية تساهم في تحقيق تقدم ملحوظ في البنية التحتية اللازمة للتجارة سواء من خلال تحسين شبكات النقل أو تطوير الاتصالات أو تعزيز توافر مصادر الطاقة، فالبنية التحتية التجارية القوية تشكل عاملاً أساسياً في تحسين الروابط

٦. سهيلة مصطفى، التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة (الأفريقية)، مجلة النمو الاقتصادي، جامعة الجزائر، المجلد: (الخامس)، العدد: (الأول)، ٢٠٢٠، ص ١٦٠-١٦١.
٧. تقرير البنك الإفريقي للتنمية «التكامل الإقليمي والسوق الحرة القارية (الأفريقية): الفرص والتحديات» مايو ٢٠١٨.
٨. المرجع السابق.

الاقتصادية بين الدول الأفريقية وتسهل عملية نقل السلع والخدمات مما يقلل من التكاليف اللوجستية ويسرع من تدفق البضائع عبر الحدود، وبهذا تخلق السوق الحرة فرصاً كبيرة لتعزيز التعاون في مجالات الابتكار والتكنولوجيا والتعليم حيث تشجع على تبادل المهارات والخبرات بين دول القارة (٩).

والجدير بالذكر أن السوق الحرة القارية تعزز مكانة أفريقيا على الساحة الدولية وتمنحها نفوذاً أكبر في التفاوض مع القوى الاقتصادية العالمية، فالتكامل الاقتصادي القوي يزيد من قدرة القارة على تحقيق مصالحها بشكل مستقل ويعزز قدرتها على وضع شروطها في الاتفاقيات التجارية الدولية، مما يجعلها شريكاً مهماً في التجارة العالمية وليس مجرد مورد للمواد الخام.

كذلك تساهم السوق الحرة في تشجيع الاستقرار السياسي الذي يعزز من التعاون الاقتصادي والترابط بين الدول ويقلل من احتمالية نشوب النزاعات، مما يؤدي إلى خلق بيئة سياسية أكثر استقراراً قادرة على دعم التنمية المستدامة.

ثالثاً: أهداف السوق الحرة القارية الأفريقية.

تمثل السوق الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) إحدى أهم المبادرات الاقتصادية التي شهدتها القارة الأفريقية وتعد بتغيير جذري في الأنماط الاقتصادية والتجارية للقارة، وانطلقت

٩. محمد السيد عابد، التجارة الدولية، القاهرة، مكتبة الإشعاع، ١٩٩٩، ص ٢٥٦.
انظر أيضاً: تقرير البنك الإفريقي للتنمية «تأثير (AfCFTA) على التنمية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا» سبتمبر ٢٠٢٠.

المبادرة لتحقيق جملة من الأهداف الطموحة تسعى من خلالها لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية وتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتعزيز مكانة أفريقيا في الاقتصاد العالمي.

1. تحفيز التجارة البينية الأفريقية.

أ) زيادة التبادل التجاري: تساعد السوق الحرة القارية الأفريقية في تخفيف أو إلغاء الرسوم الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء، مما يجعل المنتجات الأفريقية أكثر تنافسية وأسعارها أقل نسبياً، وبالتالي يساهم في رفع مستوى التبادل التجاري داخل القارة.

ب) تقليل الاعتماد على التصدير خارج القارة: إذ يساهم هذا السوق الموحد في استهلاك الإنتاج المحلي داخل أفريقيا بدلاً من الاعتماد على الأسواق الخارجية، مما يزيد من استقلالية القارة ويقوي مناعتها الاقتصادية.

ت) تنوع المنتجات والخدمات: توفر السوق الموحدة فرصاً أكبر للتنوع في الإنتاج والخدمات مما يزيد من تنوع الخيارات المتاحة للمستهلكين (١٠).

2. تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

أ) زيادة الناتج المحلي الإجمالي للقارة: تشير التوقعات إلى أن السوق الحرة القارية يمكن أن تساهم بزيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُقدر أن يؤدي تفعيل الاتفاقية إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة تتراوح ما بين ١-٣٪ سنوياً في بعض البلدان.

١٠. تقرير البنك الدولي «الأفاق الاقتصادية العالمية» (Global Economic Prospects) يونيو ٢٠٢١.

ب) تحفيز النمو في القطاعات الإنتاجية: مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات، مما يعزز الاقتصاد الشامل للقارة ويوفر مزيداً من الوظائف.

ت) تطوير سلاسل القيمة المحلية: تعمل السوق الحرة على تحسين سلاسل التوريد المحلية وتشجيع الشركات الأفريقية على تصنيع منتجات ذات قيمة مضافة أكبر مما يسهم في دعم الاقتصادات المحلية (١١).

3. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI).

أ) استقطاب استثمارات خارجية: من خلال توفير سوق موحدة تضم أكثر من ١,٣ مليار شخص أصبح أفريقيا أكثر جذباً للاستثمارات الدولية، حيث يُفضل المستثمرون الدخول في سوق كبيرة وموحدة بدلاً من التعامل مع أسواق منفصلة وصغيرة.

ب) تحسين بيئة الأعمال: يدفع توحيد الإجراءات التنظيمية والمعايير الصناعية الشركات الخارجية إلى رؤية أفريقيا كوجهة استثمارية مستقرة، مما يعزز من تدفق الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والتكنولوجيا والصناعة.

ت) تحفيز الاستثمارات الأفريقية الداخلية: تشجع السوق الموحدة الشركات الأفريقية الكبيرة والمتوسطة على التوسع عبر الحدود مستفيدةً من تقليل الحواجز الجمركية وتوحيد القوانين الاقتصادية (١٢).

١١. حكيم نجم الدين، منطقة التجارة الحرة القارية (الأفريقية): فرصة أخرى للشركات الناشئة وتوفير الإقامة الرقمية، قراءات إفريقية، ٢١ يناير ٢٠٢١، الموقع: (<https://studies.aljazeera.net>).

١٢. تقرير البنك الدولي «الآفاق الاقتصادية لإفريقيا» (Africa's Pulse) أبريل ٢٠٢١.

4. خلق فرص العمل وتقليل البطالة.

أ) تنمية قطاعات صناعية جديدة: من المتوقع أن يدفع تفعيل السوق الحرة الشركات إلى الاستثمار في قطاعات صناعية جديدة، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتوسيع قاعدة الوظائف المتاحة، خاصة في الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة.

ب) تمكين الشباب والنساء: تشكل القوى العاملة الشبابية نسبة كبيرة في أفريقيا، ويمكن للسوق الموحدة أن توفر فرص عمل موسعة لهؤلاء، كما أنها تحسن فرص دمج النساء في الأنشطة الاقتصادية خاصة في القطاعات الخدمية والصناعية.

5. تحسين البنية التحتية وتسهيل اللوجستيات.

أ) تشجيع تطوير البنية التحتية: لتحسين نقل البضائع والأشخاص عبر الحدود مما يساهم في تحسين الطرق والمطارات والموانئ والمرافق اللوجستية الضرورية.

ب) تقليل تكاليف النقل والشحن: من خلال تسهيل الإجراءات الجمركية وتقليل الرسوم مما يجعل المنتجات أقل تكلفة عند وصولها إلى المستهلك النهائي.

ت) تسريع التجارة الرقمية: تعزيز استخدام التكنولوجيا لتطوير حلول للتجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية بين الدول، مما يسهل من عمليات التجارة ويساهم في تحقيق الشمول

المالي (١٣).

١٣. المرجع السابق.

6. تعزيز التنافسية في القارة.

- أ) دعم الصناعات المحلية: من خلال الحماية النسبية للمنتجات الأفريقية وتوفير سوق كبيرة تمكنها من تحسين جودة المنتجات وخفض التكاليف عبر الإنتاج على نطاق واسع.
- ب) التنافسية العالمية: تعزيز قدرة الشركات الأفريقية على المنافسة في السوق العالمية بفضل حجم السوق الإفريقي ما يعزز من وضعها في سلسلة القيمة العالمية.
- ت) تنمية القطاع الزراعي: يشكل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في أفريقيا ويتيح السوق الموحدة للمنتجات الزراعية الأفريقية النفاذ إلى أسواق جديدة، مما يعزز من القدرة التنافسية لهذا القطاع ويزيد من عائداته (١٤).

7. تعزيز الوحدة والتكامل الإقليمي.

- أ) التعاون الإقليمي: يعزز الاتفاق روح التعاون والتكامل بين الدول الأفريقية، مما يساهم في تقليل النزاعات السياسية واستقرار القارة.
- ب) التكامل الاقتصادي والاجتماعي: توفر السوق الموحدة فرصًا لتكامل أنظمة التعليم والصحة والخدمات الأخرى بين الدول، مما يعزز من الرفاهية الاجتماعية.
- ت) تعزيز الهوية الأفريقية المشتركة: السوق الموحدة تساهم في تعزيز شعور الانتماء للهوية الأفريقية ودعم مشاريع القارة المشتركة (١٥).

١٤. محمد هلال، «السياسة التجارية (الأفريقية): من التكامل الإقليمي إلى التنمية الاقتصادية»، بيروت، دار المعرفة، ٢٠١٩.

١٥. المرجع السابق.

8. التخفيف من آثار الأزمات العالمية.

أ) تقليل التأثير بالتقلبات الاقتصادية العالمية: من خلال إنشاء سوق محلية قوية تقلل من اعتماد القارة على الأسواق الخارجية، وتقلل من التأثير السلبي للأزمات الاقتصادية العالمية.

ب) تعزيز الأمن الغذائي: من خلال التعاون في الإنتاج الزراعي، وتبادل السلع الغذائية بين الدول مما يعزز من قدرة القارة على مواجهة تحديات الأمن الغذائي^(١٦).

ومما تقدم يمكن القول إن: السوق الحرة القارية الأفريقية، هي مشروع طموح يحمل معه آفاقاً واسعة تهدف إلى تحقيق تحول اقتصادي شامل في أفريقيا، فهي ليست مجرد اتفاقية تجارية، بل تمثل إستراتيجية شاملة تهدف إلى دعم التحول الاقتصادي للقارة وتهيئتها لتصبح فاعلاً رئيسياً على الساحة الاقتصادية العالمية.

كما يشكل هذا السوق نقطة تحول هامة نحو رفع مستوى التجارة البينية وتحفيز الاستثمارات وتعزيز القدرة التنافسية للقارة بما يسهم في تطوير اقتصاديات الدول الأعضاء وخلق فرص جديدة تلبي احتياجات الشعوب الأفريقية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

رابعاً: تحديات ومعوقات السوق الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).

١٦. وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية (الأفريقية)، المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة، المجلد: (١٣)، العدد: (الثالث) ٢٠٢٠، ص ٦٠١-٦٠٣.

أغلب الأسواق والمناطق القارية الناجحة والمتقدمة اقتصادياً في أوروبا وآسيا وأميركا الشمالية تقوم بالتبادل التجاري البيني بين الدول الأعضاء في هذه المناطق، لكن في أفريقيا ثمة معوقات وتحديات يجري العمل على تفكيكها وتخفيفها، فنسبة التجارة القائمة بين بلدان القارة تقدر بـ ١٣٪ تقريباً في المقابل تبلغ نسبة التجارة الداخلية في أوروبا نحو ٦٠٪، والمفارقة أن دول القارة الأفريقية تحرص على رفع مستوى التجارة مع أوروبا الصين (١٧).

وفي هذا السياق يمكن التساؤل حول مدى إمكانية تأثير السوق الحرة القارية الأفريقية وقدرتها على تحقيق التنمية وتفعيل التعاون وتحرير التجارة البينية بين دول القارة على كافة المستويات وبشكل خاص الاقتصادي، وعلى اعتبار أن هذه السوق (AfCFTA) تمثل خطوة طموحة نحو تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية، إلا أن هناك عدداً من التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيق أهدافها ويجب تجاوزها أو الحد منها لأقصى درجة.

ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى عدة فئات تتعلق بالبنية التحتية، والقدرات الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والتفاوت الاقتصادي، والعوامل الثقافية والإدارية، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

١٧. تقرير البنك الدولي حول فوائد وتحديات السوق الحرة القارية (الأفريقية) وإمكاناتها، الصادر عام، ٢٠٢٠، للمزيد، انظر: سعيد أبو عوف، «الاقتصاد الإفريقي: التحديات والسياسات»، عمان، دار جرير، ٢٠٢٠.

1. البنية التحتية المحدودة.

أ) ضعف شبكة النقل واللوجستيات: تعاني العديد من الدول الأفريقية من ضعف البنية التحتية للنقل مثل الطرق والسكك الحديدية والموانئ، مما يجعل نقل السلع بين الدول مكلفاً ويستغرق وقتاً طويلاً، ويؤدي هذا الوضع إلى إعاقة تدفق التجارة عبر الحدود وتباطؤ حركة السلع والخدمات.

ب) البنية التحتية للطاقة: هناك نقص في إمدادات الطاقة المستدامة حيث تعتمد العديد من الدول الأفريقية على مصادر طاقة غير مستقرة مما يؤثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية ويزيد من تكاليف الإنتاج، وقد تعيق هذه المشكلة تطور الصناعات المحلية وتقليل القدرة على المنافسة.

ت) البنية التحتية الرقمية: تحتاج التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية إلى بنية تحتية قوية، وهذا الأمر يمثل تحدياً كبيراً في العديد من الدول الأفريقية التي تعاني من ضعف خدمات الإنترنت والاتصالات مما يؤثر على نمو التجارة الرقمية (١٨).

2. التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

أ) الفروقات في مستوى التطور الاقتصادي: تتفاوت الدول الأفريقية بشكل كبير من حيث مستوى التنمية الاقتصادية، فبعض الدول تعتمد بشكل رئيسي على الموارد الطبيعية، بينما

١٨. مصطفى الزيدي، «الإستراتيجيات التنموية في إفريقيا: الاقتصاد والسياسة»، القاهرة، المركز المصري للفكر والدراسات، ٢٠٢١.

يعتمد البعض الآخر على الزراعة أو الصناعات الصغيرة، هذا التفاوت يجعل من الصعب على الدول الأقل تطورًا الاستفادة بشكل كامل من السوق الحرة القارية، لأنها قد تكون غير قادرة على المنافسة مع الاقتصادات الأكبر والأكثر تنوعًا.

(ب) القدرات الصناعية المختلفة: الدول الأفريقية ذات القاعدة الصناعية الأضعف قد تجد صعوبة في المنافسة أمام الدول الصناعية الأكثر تطورًا، مما يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص ويهدد بزيادة التفاوت الاقتصادي بين هذه الدول (١٩).

3. التحديات السياسية والأمنية.

(أ) عدم الاستقرار السياسي: تواجه بعض الدول الأفريقية تحديات سياسية داخلية تتعلق بالنزاعات والصراعات الأهلية، مما يؤثر في قدرتها على المشاركة الفعالة في السوق الحرة القارية، كما أن عدم الاستقرار السياسي يُعزز من حالة عدم اليقين ويؤثر سلبًا على مناخ الأعمال.

(ب) الصراعات والنزاعات الحدودية: تعاني بعض الدول الأفريقية من نزاعات حدودية قد تعوق حركة التجارة وتبادل السلع بين الدول المجاورة مما يؤثر على فعالية السوق الحرة القارية.

(ت) الفساد وضعف المؤسسات: تعاني بعض الدول من ضعف المؤسسات وانتشار الفساد، مما يعرقل تنفيذ السياسات الاقتصادية ويجعل الوصول إلى السوق الموحدة صعبًا ومعقدًا،

١٩. علي دريج، منطقة التجارة الحرة القارية (الأفريقية)، العملاق الاقتصادي القادم على العالم شبكة الميادين الإعلامية، بيروت، (يونيو ٢٠١٢).

كذلك يثبط الفساد ثقة المستثمرين ويعرقل التزام الدول بتنفيذ سياسات التجارة الحرة (٢٠).

4. التحديات الإدارية والتنظيمية.

أ) التفاوت في الأنظمة والسياسات الجمركية: تختلف السياسات الجمركية واللوائح التنظيمية

من دولة لأخرى، مما يصعب من عملية توحيد القوانين ويزيد من البيروقراطية، كما أن

الإجراءات الجمركية المعقدة قد تؤدي إلى تأخير حركة البضائع.

ب) الحاجة إلى إطار قانوني موحد: يتطلب توحيد القوانين واللوائح التجارية جهدًا كبيرًا

من الدول الأعضاء، إذ ينبغي توفير إطار قانوني متكامل يضمن حماية حقوق الشركات

والأفراد وضمان التزام الدول بتعهداتها.

ت) التنسيق بين التكتلات الإقليمية المختلفة: توجد عدة تكتلات إقليمية في أفريقيا مثل

مجموعة دول شرق أفريقيا (EAC)، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)

(SA)، وقد يؤدي التباين في سياسات وأهداف هذه التكتلات إلى صعوبة توحيد الجهود

وتنسيق السياسات بين الدول الأعضاء في السوق (٢١).

5. التحديات الثقافية واللغوية.

أ) التنوع الثقافي واللغوي: يوجد في أفريقيا تنوع كبير من اللغات والثقافات، مما قد يشكل

عقبة أمام تعزيز التواصل الفعّال والتنسيق بين الدول، وتحتاج الدول إلى التغلب على

الحواجز اللغوية والثقافية لضمان سهولة التجارة والتعاون بين الشركات.

٢٠. مصطفى الزبيدي، مرجع سابق.

٢١. تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، «التجارة المستدامة في أفريقيا: تأثير (AFCFTA) على التنمية

الاجتماعية والاقتصادية»، يونيو ٢٠٢٠.

ب) التباين في ثقافة الأعمال: يختلف أسلوب إدارة الأعمال وثقافة العمل في القارة الأفريقية من دولة لأخرى مما قد يؤثر على طريقة تعامل الشركات مع بعضها البعض ويحد من فاعلية التبادل التجاري بينها (٢٢).

6. المعوقات الاقتصادية والمالية.

أ) ضعف التمويل: تواجه العديد من الدول الأفريقية صعوبات في توفير التمويل اللازم لتطوير الصناعات المحلية والاستثمار في البنية التحتية، وضعف النظام المصرفي ونقص التمويل اللازم للمشاريع الكبرى يعوق تحقيق الأهداف المرجوة من السوق الحرة.

ب) تذبذب أسعار الصرف: يؤدي تذبذب أسعار صرف العملات الوطنية أمام العملات الأجنبية إلى عدم استقرار الأسعار وتقلبات في التكاليف، مما يؤثر على كفاءة التجارة ويزيد من مخاطر الأعمال.

ت) الاعتماد الكبير على المواد الخام: تعتمد اقتصادات معظم الدول الأفريقية بشكل كبير على تصدير المواد الخام وهو ما يعرضها للتقلبات في الأسواق العالمية، وقد يعيق هذا الاعتماد جهود تنويع الاقتصاد وتطوير الصناعات التحويلية (٢٣).

7. المنافسة الخارجية وعدم تكافؤ الفرص.

أ) التحديات من الأسواق العالمية: رغم أن السوق الحرة القارية الأفريقية تسعى إلى تعزيز التجارة البينية الأفريقية، إلا أن المنافسة من المنتجات الخارجية الأرخص قد تعرقل النمو

٢٢. المرجع السابق.

٢٣. أحمد عبد المنعم، «التحديات الاقتصادية في إفريقيا: من التكامل إلى التنمية»، القاهرة، مؤسسة الدراسات (الأفريقية)، ٢٠١٩.

الصناعي المحلي نظراً لاعتماد الكثير من الدول الأفريقية على واردات من دول خارجية تتسم بتكاليف إنتاج أقل وأسعار تنافسية.

(ب) ضعف القدرة التنافسية للصناعات المحلية: في ظل تباين القدرات الصناعية قد تجد بعض الدول الأفريقية صعوبة في التنافس مع الاقتصادات الأكثر تطوراً أو الدول التي تقدم حوافز تصديرية قوية لمنتجاتها (٢٤).

٨. التحديات البيئية.

(أ) تغير المناخ والموارد الطبيعية: تعتبر العديد من اقتصادات إفريقيا معتمدة على الزراعة والموارد الطبيعية والتي تتأثر بشدة بتغير المناخ؛ لأن التغير المناخي يؤدي إلى تغير في أنماط الإنتاج الزراعي، مما يؤثر على وفرة السلع الغذائية ويزيد من انعدام الأمن الغذائي.

(ب) الاعتماد على الصناعات الملوثة للبيئة: بعض الصناعات التي تعتمد عليها الاقتصادات الأفريقية مثل التعدين واستخراج النفط تتسبب في تدهور البيئة، لذا قد يؤدي التوسع في هذه الأنشطة إلى إضرار بالبيئة وصحة السكان مما يتطلب ممارسات أكثر استدامة.

وبالنظر إلى جل هذه التحديات نجد أنها تشكل مجموعة معقدة من العراقيل والعوائق التي تحتاج إلى تعاون وتخطيط طويل الأمد بين الدول الأفريقية للتغلب عليها من خلال التزام الدول الأعضاء بالتعاون وتحقيق الإصلاحات المطلوبة، ويمكن للسوق الحرة القارية الأفريقية أن تحقق أهدافها الطموحة وتعزز من التكامل الاقتصادي للقارة، مما يسهم في دعم النمو

٢٤. المرجع السابق.

والتنمية المستدامة وخلق فرص اقتصادية جديدة للمواطنين الأفارقة.

خامساً: تأثير السوق الحرة القارية الأفريقية على التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

تعد السوق الحرة القارية الأفريقية خطوة إستراتيجية نحو تعزيز النمو الاقتصادي والتجاري والحد من الفقر وتوسيع نطاق المشاركة الاقتصادية وتعميق التعاون بين الدول الأعضاء منذ دخولها حيز التنفيذ.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها السوق تتعدد تأثيراتها الايجابية على مستقبل التنمية في القارة الأفريقية، إذ من شأنها أن تعمل على إنقاذ ٣٠ مليون أفريقي وإخراجهم من حالة الفقر المدقع وتعزيز دخل ما يقرب من ٦٨ مليون آخرين يعيشون على أقل من ٥,٥٠ دولار في اليوم، وتعزيز دخل أفريقيا بمقدار ٤٥٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٥ بزيادة قدرها ٧٪ مع إضافة ٧٦ مليار دولار إلى دخل بقية العالم.

وكذلك زيادة صادرات أفريقيا بمقدار ٥٦٠ مليار دولار معظمها في مجال التصنيع، كما يتوقع أن تساعد السوق في زيادة مستوى الأجور في العديد من القطاعات خاصة أجور النساء ١٠,٥٪ مقارنة بالرجال ٩,٩٪، وزيادة أجور كل من العمال المهرة ١٠,٣٪ والعمال غير المهرة ٩,٨٪ (٢٥).

٢٥. تقرير البنك الدولي «التجارة والتنمية في العالم» (World Development Report) أكتوبر ٢٠٢٠.

بموجب السوق الحرة القارية الأفريقية سينخفض الفقر المدقع في جميع أنحاء القارة، مع حدوث أكبر التحسينات في الدول التي تعاني من معدلات فقر مرتفعة حالياً، وستشهد منطقة غرب أفريقيا أكبر انخفاض في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع والذين يقدر عددهم بحوالي ٢٠٠ مليون شخص تقريباً.

وهو ما يقارب من نصف إجمالي عدد الأشخاص الذين يعيشون حالة الفقر المدقع في أفريقيا بأكملها، أضف إلى ذلك أن إجمالي العوائد المتوقعة للدخل التي تبلغ حوالي ٤٥٠ مليار دولار من السوق الحرة القارية الأفريقية سيتحقق منه نحو ٢٩٢ مليار دولار نتيجة لتحسين تيسير التجارة بشكل أقوى، وتعزيز كفاءتها من خلال الحد من الروتين وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتسهيل اندماج الشركات الأفريقية في سلاسل التوريد العالمية، ويتطلب تحقيق ذلك بذل جهود كبيرة من جانب الدول الأفريقية الأعضاء في السوق لتخفيف العبء الواقع على الشركات والتجار لعبور الحدود بسرعة وأمان وبأقل قدر من التدخل من جانب المسؤولين^(٢٦).

يشكل سكان إفريقيا البالغ عددهم ١,٧ مليار نسمة تقريباً إمكانات هائلة للتجار والمصدرين والشركات المهتمة بالتجارة عبر الحدود وتقدر القيمة السوقية لذلك بحوالي ٢,٥ تريليون دولار، ومع بدء التجارة الفعلية من المتوقع أن تعزز منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

^{٢٦} World Bank. 'The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects'. Washington, DC, 2022.

القدرة التنافسية وترتقي بالتنمية الصناعية من خلال تنويع وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والتحول الهيكلي^(٢٧).

وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي توفير حيز لتنفيذ هذه السياسات والعمل أيضاً مع الشركاء على الأرض لضمان دعم المشاريع التي تقودها المرأة والشباب^(٢٨) وستعمل السوق الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) على تسريع التجارة البينية الأفريقية، وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية والمحلية وخلق ديناميكيات الأعمال الجديدة التي تتيح للمستثمرين الوصول إلى عدد سكان يبلغ ١,٧ مليار نسمة مجتمعة، ووصول الأعمال التجارية والإنفاق الاستهلاكي إلى 6.7 مليار دولار بحلول عام 2030⁽²⁹⁾.

وللتصنيع الزراعي تأثير إيجابي على الأمن الغذائي في أفريقيا من خلق فرص للعمل والحد من الفقر، كما يعزز ويضيف قيمة إلى القطاع الزراعي، ويجعل منه قطاعاً تنافسياً بالفعل، وتساعد زيادة التجارة البينية الأفريقية فيه من خلال السوق الحرة القارية الأفريقية على تقليل الاعتماد على المدخلات الزراعية الأجنبية، حيث تستورد القارة حالياً ما قيمته نحو ٥٠ مليار دولار من المنتجات الزراعية سنوياً.

٢٧. تقرير البنك الدولي «التطورات الاقتصادية في إفريقيا» (Economic Developments in Africa) أكتوبر ٢٠٢٠.
٢٨. إدارة الإعلام والاتصال منطقة التجارة الحرة القارية (الأفريقية)، بيان صحفي، أكار، غانا، ٣/١٢/٢٠٢٠.

٢٩. WEF, A New Era for Global Business and Investment in Africa, INSIGHT REPORT, JANUARY 2023.

إلا أنه من المتوقع بحلول عام ٢٠٣٠ ستزيد التجارة الزراعية البينية الأفريقية بنسبة تصل إلى ٧٥٪ تقريباً في حال إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وهو ما يعد انتصار كبير لقارة كانت تعاني تاريخياً من الاعتماد على الاقتصادات الخارجي، وستستفيد الشركات المملوكة والمدارة من قبل الدول الأفريقية من هذا التعزيز التجاري^(٣٠).

وعلى سبيل المثال من المتوقع أن تزدهر صناعة الأسمدة، نتيجة النشاط الزراعي الجديد الذي يتطلب زيادة بنسبة ٨٠٪ في استخدام الأسمدة للعناصر الغذائية الرئيسية، ومن المتوقع أيضاً أن يستفيد قطاع الري من استثمارات جديدة بقيمة ٦٥ مليون دولار، في حين ستكون هناك حاجة أيضاً لاستثمارات تزيد قيمتها عن ٨ مليارات دولار في مجال التخزين، كل هذا يمكن تحقيقه عبر السوق الحرة القارية الأفريقية بدون رسوم جمركية من قبل الشركات الأفريقية^(٣١).

وفي جانب صناعي حيوي آخر من المتوقع أن تنمو صناعة السيارات في القارة والتي تقدر قيمتها بـ ٣٠,٤٤ مليار دولار في عام ٢٠٢١، إلى ٤٢,٠٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٧ بزيادة قدرها ٤٠٪ تقريباً في القيمة، وبالنسبة لصناعة السيارات تتمتع أفريقيا بثروة كبيرة من الموارد الطبيعية التي تعتبر مواد خام أساسية للمركبات الحديثة، والعديد من الدول الأفريقية لديها أسواق شراء خاصة بها لمواد مثل النحاس والبلاتين والكوبالت والليثيوم

٣٠. التقرير السنوي للبنك الدولي «أفق التنمية في إفريقيا» (Africa Development Outlook) ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

٣١. WEF web, articl, How Africa's new Free Trade Area will turbocharge the continent's agriculture industry, Mar 14, 2023

وغيرها وهي مواد أساسية للتطور التكنولوجي السائد عالمياً^(٣٢).

وتتيح السوق الحرة القارية الأفريقية العديد من الفرص أمام الشركات الأفريقية والعالمية في صناعة السيارات لاغتنامها والبناء على أسس قوية في عصر جديد من التجارة الأفريقية الخالية من الاحتكار.

وقد أدركت شركة السيارات الألمانية العملاقة (فولكس فاجن) وهي بالفعل لاعب رئيسي في القارة إمكانات السوق الحرة القارية الأفريقية لتحفيز الإنتاج المحلي للسيارات وتلبية الطلب المحلي وحتى الآن نجحت الشركة في إنشاء عمليات تجميع محلية في كينيا ورواندا وغانا، بالإضافة إلى شركتين تابعتين مملوكتين لها بالكامل في رواندا وغانا.

وستستفيد شركات تصنيع السيارات الأفريقية من جميع المزايا التي توفرها السوق الحرة القارية لتصنيع السيارات التنافسية، وهناك أيضاً سوق ضخمة للدراجات النارية في أفريقيا خاصة في غرب وشرق وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى الدراجات الكهربائية ذات العجلتين مما يعني المزيد من الفرص لاستخدام المدخلات المنتجة محلياً في الأسواق الجديدة من خلال الاستفادة من تفضيلات السوق الحرة القارية الأفريقية^(٣٣).

Ibid ٣٢

٣٣. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، «التكامل الاقتصادي الإقليمي: رؤية لمستقبل أفريقيا بعد تنفيذ (AfCFTA)»، يوليو ٢٠٢٢.

إن انخفاض التعريفات الجمركية في جميع أنحاء القارة على مدخلات مثل الألومنيوم من موزمبيق أو المطاط في كوت ديفوار يعني أن الصناعة الأفريقية ككل تصبح أكثر ديناميكية، وستساعد قواعد المنشأ الخاصة بالسوق الحرة القارية أيضاً في وضع عتبات مشتركة لمستويات القيمة المضافة، وإذا تمت مواءمتها تدريجياً عبر المجتمعات الإقليمية فإن هذه القواعد الأكثر عمومية والمتساوية ستساعد في تحفيز التجارة (34).

ووفقاً لتقرير جديد صادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية-عصر جديد للأعمال التجارية والاستثمار العالمي في أفريقيا- فإن الكثير من هذا النمو يمكن خدمته من قبل الشركات المحلية داخل السوق الحرة القارية المنشأة حديثاً التي ستجمع ما يقارب من ١,٧ مليار شخص في سوق واحدة، وإجمالاً: يعتمد نجاح السوق الحرة القارية على تعاون الدول الأفريقية وقدرتها على تنفيذ الاتفاقيات بشكل فعّال وتطوير وخلق البيئة الاقتصادية المناسبة.

النتائج.

من خلال دراسة السوق الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

٣٤. WEF web, article, African Free Trade Area can herald \$12 billion growth for the continent's automotive industry, Apr 4, 2023.

1. تسعى السوق الحرة القارية الأفريقية إلى العمل على تحفيز وزيادة التجارة البينية باعتبارها أحد أكبر التجمعات التجارية في العالم حيث تشمل ٥٤ دولة وتجمع حوالي ١,٣ مليار نسمة.
2. تشير الدراسات إلى أن تحرير التجارة في إطار (AfCFTA) قد يسهم في زيادة التجارة البينية الأفريقية بنسبة تصل إلى ٥٢٪ حال تفعيلها وتذليل ما يواجهها من عقبات، هذه الزيادة قد تسهم في تعزيز الاعتماد على التجارة الداخلية وتقليل الاعتماد على الصادرات من خارج القارة.
3. إن تعزيز السوق الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) للنمو الاقتصادي قد يزيد من الناتج المحلي الإجمالي للقارة الأفريقية بنسبة تتراوح بين ١-٣٪ بحلول عام ٢٠٣٥، ويعزى ذلك إلى تحفيز الإنتاج المحلي وزيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محلياً مما يخلق المزيد من فرص العمل ويعزز التنمية الاقتصادية الشاملة.
4. تقليل الفقر وعدم المساواة من المتوقع أن يسهم (AfCFTA) في إخراج حوالي ٣٠ مليون شخص من الفقر المدقع و٦٨ مليون شخص من الفقر العام بحلول عام ٢٠٣٥، ويعود ذلك إلى زيادة فرص العمل وتحسين الأجور بفضل النمو الاقتصادي الناتج عن إزالة الحواجز التجارية ورفع مستوى التصنيع.
5. تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إذ قد يسهم توحيد السوق الأفريقية في جعل القارة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب حيث يمكنهم الوصول إلى سوق واحدة كبيرة بدلاً من عدة

أسواق صغيرة ومتفرقة، الأمر الذي من شأنه أن يعزز تدفق الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تحفز النمو في القطاعات الحيوية مثل البنية التحتية، والزراعة، والصناعة، والطاقة.

6. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا من خلال تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وتقاسم الموارد والمعرفة، يمكن لـ (AfCFTA) أن تسهم في تحسين القدرات التكنولوجية والابتكار في إفريقيا، وهذا التطور سيساعد في نقل التكنولوجيا والمعرفة، مما يعزز من الإنتاجية وكفاءة الإنتاج المحلي.

7. على الرغم من الفوائد المحتملة تواجه (AfCFTA) بعض التحديات مثل التفاوت الاقتصادي الكبير بين الدول الأفريقية وضعف البنية التحتية اللوجستية والتحديات المرتبطة بالتنظيم والتشريعات الوطنية، هذه العوامل قد تعرقل تحقيق الأهداف الكاملة للسوق الحرة القارية الأفريقية.

باختصار يمكن أن يكون للسوق الحرة القارية (AfCFTA) تأثيرات إيجابية على التنمية الاقتصادية في إفريقيا إذا تم التغلب على التحديات وتعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق الأهداف المشتركة.

التوصيات.

بعد تناول السوق الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية والنتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم عدد من التوصيات بالخصوص أهمها:

1. العمل على تحسين البنية التحتية اللوجستية وتطوير وتحديث شبكات النقل والمواصلات كالطرق والموانئ والمطارات بين الدول الأفريقية فالبنية التحتية اللوجستية المتقدمة تعتبر أساسية لتسهيل حركة السلع والخدمات وتقليل تكاليف النقل مما يسهم في زيادة التجارة البينية.
2. ضرورة تعزيز البيئة القانونية والتشريعية وتوحيد القوانين والإجراءات الجمركية وتسهيل اللوائح المتعلقة بالتجارة بين الدول الأعضاء مما يقلل من العقبات أمام التجارة ويزيد من جاذبية الاستثمار، وإيجاد إطار قانوني يعزز حماية حقوق الملكية الفكرية ويدعم حل النزاعات التجارية بشكل سلمي وسريع.
3. يجب دعم الصناعات المحلية وتنويع الاقتصاد من خلال دعم القطاعات الإنتاجية، مثل الزراعة والصناعة، وتشجيع التصنيع المحلي وتنويع الاقتصاد يقلل الاعتماد على السلع المستوردة ويزيد من قدرة الدول الأفريقية على الاستفادة من الفرص التي تتيحها (Af-CFTA)، مما يؤدي إلى تنمية اقتصادية مستدامة.

4. تعزيز التعاون والتكامل بين الكتل الإقليمية مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وتجمع شرق إفريقيا ومجموعة التنمية لأفريقيا الجنوبية (SADC) لضمان استفادة الدول الأعضاء في (AfCFTA) من التكتلات القائمة ودعم تكاملها.
5. تشجيع ودعم برامج نقل التكنولوجيا والابتكار والتعليم الفني لتعزيز القدرات الإنتاجية والصناعية في أفريقيا عن طريق الشراكات مع المؤسسات البحثية والدول المتقدمة، إضافة إلى إنشاء مراكز للبحث والتطوير في مختلف الدول الأفريقية.
6. تعزيز التجارة الإلكترونية: العمل على تطوير وتقوية التجارة الإلكترونية على اعتبار أنها مجالاً واعدًا لتوسيع السوق خصوصًا للدول التي تفتقر إلى بنية تحتية قوية للنقل، وتطوير منصات رقمية إقليمية وتهيئة بيئة قانونية تدعم التجارة الإلكترونية عبر الحدود،/ مما سيسهم في زيادة الفرص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
7. تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) عمودًا فقريًا للاقتصاد الإفريقي، لذا ينصح بتقديم دعم مالي وتدريب لها لتمكينها من المنافسة والاستفادة من الأسواق المفتوحة من خلال إنشاء صناديق دعم وبرامج تدريب لتحفيز هذه المؤسسات على النمو والمشاركة في التجارة البينية.
8. التعامل مع التفاوت الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتبني إستراتيجيات قطاعات تعزز من مشاركة الدول الأقل نموًا في (AfCFTA)، مثل منح تسهيلات تجارية لها أو تقديم

دعم مالي وتقني لتعزيز قدراتها التنافسية والتقليل من الفجوات الاقتصادية وضمان تحقيق تنمية متوازنة.

9. تحسين مستوى الحوكمة والشفافية في إدارة (AfCFTA) نظراً لكونه أمراً حيويًا في زيادة ثقة المستثمرين وتحقيق الاستدامة، أضف إلى ذلك ضرورة إنشاء هيئات رقابية مستقلة تتابع بشكل دقيق تنفيذ السياسات الاقتصادية والمشاريع المتعلقة بالسوق الحرة.

01. يجب الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر المستدام وتوجيه الاستثمارات الأجنبية نحو مشاريع مستدامة تتماشى مع أهداف السوق الحرة القارية الأفريقية في تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي للتنمية لأفريقي مثل مشروعات الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة مع تقديم حوافز استثمارية للمشاريع التي تساهم في نقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل.

11. وأخيراً: إن تطبيق هذه التوصيات من شأنه أن يعزز استفادة الدول الأفريقية من السوق الحرة القارية ويساهم في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة تخدم شعوب القارة بشكل فعّال.

المراجع.

1. أحمد عبد المنعم، «التحديات الاقتصادية في إفريقيا: من التكامل إلى التنمية»، القاهرة، مؤسسة الدراسات (الأفريقية)، ٢٠١٩.
2. إدارة الإعلام والاتصال منطقة التجارة الحرة القارية (الأفريقية)، بيان صحفي، أكار، غانا، ٢٠٢٠/١٢/٣.
3. تقرير الأمم المتحدة، «إطلاق منطقة التجارة الحرة القارية (الأفريقية) (AfCFTA): التحديات والفرص أمام التنمية الاقتصادية في أفريقيا»، مارس ٢٠٢١.
4. تقرير البنك الإفريقي للتنمية «التكامل الإقليمي والسوق الحرة القارية (الأفريقية): الفرص والتحديات» مايو ٢٠١٨. 2020-1441
5. تقرير البنك الإفريقي للتنمية «تأثير (AfCFTA) على التنمية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا» سبتمبر ٢٠٢٠.
6. تقرير البنك الدولي «الآفاق الاقتصادية العالمية» (Global Economic Prospects) يونيو ٢٠٢١.
7. تقرير البنك الدولي «الآفاق الاقتصادية لإفريقيا» (Africa's Pulse) أبريل ٢٠٢١.
8. تقرير البنك الدولي «التجارة والتنمية في العالم» (World Development Report) أكتوبر 2020.

9. تقرير البنك الدولي «التطورات الاقتصادية في إفريقيا» (Economic Develop-

ments in Africa) أكتوبر 2020.

10. تقرير البنك الدولي حول فوائد وتحديات السوق الحرة القارية (الأفريقية) وإمكاناتها،

الصادر عام، ٢٠٢٠ للمزيد: سعيد أبو عوف، «الاقتصاد الإفريقي: التحديات والسياسات»،

عمان، دار جرير، ٢٠٢٠.

11. التقرير السنوي للبنك الدولي «أفق التنمية في إفريقيا» (Africa Develop-

ment Outlook) 2020-2024.

12. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، «التكامل الاقتصادي الإقليمي:

رؤية لمستقبل أفريقيا بعد تنفيذ (AfCFTA)»، يوليو ٢٠٢٢.

13. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، «التكامل الاقتصادي الإقليمي:

رؤية لمستقبل أفريقيا بعد تنفيذ (AfCFTA)»، يوليو ٢٠٢٢.

14. تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، «التجارة المستدامة

في أفريقيا: تأثير (AfCFTA) على التنمية الاجتماعية والاقتصادية»، يونيو ٢٠٢٠.

15. حكيم نجم الدين، منطقة التجارة الحرة القارية (الأفريقية): فرصة أخرى للشركات

الناشئة وتوفير الإقامة الرقمية، قراءات إفريقية، ٢١ يناير ٢٠٢١، الموقع:

[.https://studies.aljazeera.net](https://studies.aljazeera.net)

16. ديباجة الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية (الأفريقية)، كيغالي، رواند، مارس ٢٠١٨، المادة الثالثة.

17. سامي عفيفي، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط٤، القاهرة، جامعة حلوان، ٢٠٠٣، ص ص ٣٠-٣١.

18. سهيلة مصطفى، التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كألية لتفعيل منطقة التجارة الحرة (الأفريقية)، مجلة النمو الاقتصادي، جامعة الجزائر، المجلد: (الخامس)، العدد: (الأول)، ٢٠٢٠، ص ص ١٦٠-١٦١.

19. علي دربح، منطقة التجارة الحرة القارية (الأفريقية)، العملاق الاقتصادي القادم على العالم شبكة الميادين الإعلامية، بيروت، (يونيو ٢٠١٢).

20. محمد السيد عابد، التجارة الدولية، القاهرة، مكتبة الإشعاع، ١٩٩٩، ص ٢٥٦.

21. محمد هلال، «السياسة التجارية (الأفريقية): من التكامل الإقليمي إلى التنمية الاقتصادية»، بيروت، دار المعرفة، ٢٠١٩.

22. مصطفى الزيدي، «الإستراتيجيات قطاعات التنمية في إفريقيا: الاقتصاد والسياسة»، القاهرة، المركز المصري للفكر والدراسات، ٢٠٢١.

23. وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية (الأفريقية)، المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة، المجلد: (١٣)، العدد: (الثالث) ٢٠٢٠، ص ص ٦٠١-٦٠٣.

24. UNDP Africa, the engine of trade in Africa report, 2022

25. WEF web, article, How Africa's new Free Trade Area will turbocharge the continent's agriculture industry, Mar 14, 2023

26. WEF web, article, African Free Trade Area can herald \$12 billion growth for the continent's automotive industry, Apr 4, 2023.

27. WEF, A New Era for Global Business and Investment in Africa, INSIGHT REPORT, JANUARY 2023.

28. World Bank. 'The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects'. Washington, DC, 2022.



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

(IJHS)

IJHS

International Journal of
Human and Social Sciences Research and Studies

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية
2449 لسنة 2020